العدد (2039) السنة الثامنة - الخميس (10) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

# كيف تخطط الأمم؟

■ إحسان شمران الياسري

أنا لا أعرف كيف تُخطط أمم الارض لحياتها ومستقبلها، لأني لا أعرف كيف تخطط امتنا العراقية.. وفي العراق اسمع ان هناك خططاً خمسية وسنوية، وفترات أخرى دون الخمس سنوات، وربما أكثر منها. ولكني أفكر في خطط أبعد من هذه الفترات التي تعتبر قصيرة للغاية. أفكر بخطط لقرن كامل، أو لقرن ونصف القرن..

ولو إننا باشرنا التفكير جديا في التساؤل (كيف تُخطط الامم)، لوصلنا الى اجوبة مفيدة.

دعوني أتساءل: هل تخطط دولة كبرى مثل أمريكا لخمس سنوات فقط وتترك الباقي للظروف والزمن وأولاد الحلال؟ أم تخطط لقرن.. ولا يقول لي أحد إن أمريكا لا تخطط لأن نظامها ليس (إشتراكي).. لأنه كمن يقول إن (سيد مهدي) لا يشرب الماء لأنه (يصبغ شواربه!!).

ودعوني أتساءل: هل ينبغي أن يخطط الجيل للزمن الذي يعيشه هو، أم يخطط لما يعني أولاده وأولادهم، وأحفاده وأحفادهم (هذا للتوكيد لأن أولادهم أحفاده).

أعتقد إن التفكير لأقل من قرن هو (تخطيط) عبثي يحمل في طياته عوامل فناء فرص التطور (فضلا عن فناء الامة).. لأننا بمثل هذا المنهج لا نفترض ولادة أحفادنا، ولا نتحسب لحياتهم ومتطلباتهم، وبقية احتياجات لهم ولبيئتهم وأمنهم وسلامتهم وثقافتهم وتعليمهم.

وحتى التخطيط الذي عملنا به كان بجانب (العارضة)، كمن يثرد خارج (الطشت).

فعندما درسنا في الثمانينات في كليات الادارة والاقتصاد، كان احد الدروس يتحدث عن الجدوى الاقتصادية التي أنشأنا (وننشئ) المصانع بمقتضاها، حيث تنتهي الدراسة الى إن إنتاج المصنع سيغطي حاجة السوق المحلية ويُصدّر الباقي الى دول الخليج العربي!!.. وكان مثل هذا الحديث عن جرارات (عنتر) وسيارات (سكانيا) وتلفزيونات الصناعات الإلكترونية ومبردات الصناعات الخفيفة. ولم يكن في هذا أي خطأ سوى إن دول الخليج العربي كانت تتعامل مع المنتجات الامريكية والالمانية والايطالية، ولاحقا اليابانية.. واذا جاء مزاجهم يشترون المنتجات الفرنسية والانكليزية.

وكل هذا، لا يقلل من شأن المشروع الوطني العراقي في النهضة الصناعية، إلا إن إطروحة تسويق الصناعة الوطنية عبر منفذ التسويق الخليجي كانت غير موفقة بسبب عبثية التفكير او التعامي.

أنا لا أعتقد ان العراق يفتقر الى مُخَططين ستراتيجيين او علماء في التخطيط وبقية العلوم التي تقف على تخوم هذا العلم، ولكن العلّة في ان السياسيين لا تعنيهم الأرقام، ولا يكترثون لمدلولاتها.. وكلما عَرض لهم المتخصص قضية تمتد الى ابعد من الغد، قالوا (الله كريم)، في إشارة إيمانية لا يمكن التصدي لها، وهم يتناسون ويجهلون ان رب العزة خطط لمحنة مصر في القحط قبل اكثر من اربعين سنة من وقوعها على ما يذكره القرآن الكريم والتأريخ.. فوضع في قلوب أخوة يوسف (عليه السلام) العداوة كي يُلقوه في الجُبّ، فيلتقطه السيّارة، فيأخذوه الى مصر، وهناك يصبح ذلك الطفل، عزيزاً لمصر، ويُنجيها من القحط عبر تفسير حلم الفرعون.. فهل في قصة يوسف أدنى شك لتدابير الله تعالى وإصراره على التخطيط، وكيف أوحى لنبيّه الكريم أن يترك السنبل على حالته كي ينتفع الشعب لاحقاً من الحبوب وبقايا القش؟!

إن قضية التخطيط يجب ان لا تقتصر على خطط قصيرة او متوسطة الأجل، بل علينا ان نخطط لمئة عام، لأننا، بمشيئة الله تعالى، ماضون إلى (تفريخ) الأجيال المسكينة التي لم نترك لها إلا المشاكل والمآسي وضيق الشوارع ونقص الخدمات وندرة فرص التعليم وعجز الأخلاقيات، وفلسفات الفساد والتآمر والنفس القصير واللسان الطويل.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# استباقاً لتظاهرة ٢٥ شباط

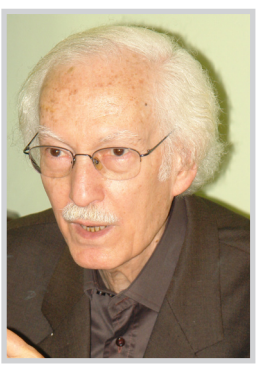

**أن تقوم في بلادنا تظاهرة احتجاج وطنية على المساوئ المستشرية في كل مفاصل الدولة، فهذا دليل عافية على كوننا ما زلنا متمسكين بوعينا، وحرصنا على أن تبقى لنا إلى اليوم مساحة من حرية القول والتصرف بما لدينا من رؤى لمستقبلنا الغائم. وهي ثروة ما زالت مفاتيحها بأيدينا، كشعب خبر الخيبة والإحباط وانعدام الثقة والاستئثار، ولديه رصيد من التجارب المريرة ذات التاريخ الطويل قدر أكبر من تاريخه وجغرافيته وتنوعه وثقافته.**

mohammed_saggar@yahoo.com
محمد سعيد الصكار

يتظاهر العراقيون ذوو الرصيد التاريخي الأوفى بالتظاهرات، وما تقتضيه وتؤول إليه، ويحشدون لها اليوم حشداً نادر المثال، ويريدون لهذا الحشد أن يعرب عن سخطه وإدانته كل ما يلوث تاريخه النضالي العريق، ويحرم أهله من حقوقهم الطبيعية الأولى في الحياة الحرة الكريمة والعيش السوي، دون استجداء أو منّة من أحد، فهم أرباب وأصحاب ما في هذا البلد من عطاء طبيعي وأريحية إنسانية تستطيع قراءة الواقع دون ما حاجة إلى فلكيين يدلونهم على مواقع الصلاح والفساد، ومتى يغلب أحدهما على الآخر.

سيكون من الإجحاف نسيان مظاهر الصلاح في العراق الجديد، فهو معروف لكل من ذاق الذلّة والهوان والحرمان والغربة في الوطن؛ وهو ليس بخاف عن دعاة هذه التظاهرة الاحتجاجية الكبرى. فليس من الإنصاف نكران ما في عراقنا الجديد من مظاهر الصلاح المقطر بمقدار لا يناسب حاجة الوطن وأهله؛ ولا يناسب ما هو متاح من نواحي الإصلاح المطلوب والممكن. ولكن من خولهم العراقيون بإدارة أمور البلاد، من خلال انتخابهم لتمثيله في مجلس النواب، جاء بنتائج على غير ما أملوا، حين استأثر عدد، وعدد كبير، مع الأسف والعجب، بمقاليد السلطة وأقدار أهل البلد، وتركوا الناس لأقدارهم وظلام بيوتهم وجوعهم وضياع حقوقهم في موجة الصراع على مواطن الفائدة، واستثمار ما هو متاح دون رقابة أو وعي من ضمير.

يتبجحون بالشفافية، ويباهون بالنزاهة، ويزعمون الاحتكام إلى القانون والعدل والمساواة، وصار أجهلنا يعرف أن لا معنى لأي شيء من ذلك؛ فالوقت طال والمحنة مستمرة، والحكومة عاجزة، والدولة مهدودة الرباط.

على أن كل ذلك من مبررات الاحتجاج، لا يعصم المتظاهرين من إمكانية الخطأ وضياع الوقت والاكتفاء بالشعارات النظيفة، فلا بد من رؤية سليمة لواقع الحال والتخطيط لما يلي المظاهرة التي يجب أن تستمر وتخضع للرقابة الدائمة، لكي لا تكون نزهة وطنية تكبحها وعود السلطة، وتكافئها بـ ١٥٪. وينتهي الأمر كما بدأ.

٢٥ شباط فرصة للطرفين، المتظاهرين الذين عليهم التمسك بموقفهم الإصلاحي الصريح والواضح الرؤية؛ والحكومة والدولة معا، لاستيعاب دلالة الغضب، والاستجابة لمطالب الشعب الغاضب. وهمّ الوطن من هموم أهله.

# مبارك/ فرانكو يشعل فتيل الحرب الأهلية في مصر

عوّاد ناصر

**ما يحدث في مصر، خصوصاً بعد تسيير نظام مبارك مؤيديه ورجال مباحثه والمنتفعين من حكمه، يدعو إلى الغضب، حقّاً، لأن متظاهري مبارك حاولوا شق تظاهرة ميدان التحرير وتفتيت تماسكها، بما ملك من خيالة وراكبي بعران وبغال مسلحين، وبالتالي جعل الشعب المصري بمواجهة بعضه البعض، أقليّة مسلّحة بالعصي والسيوف والبلطات وقنابل المولوتوف ضد أكترية مناهضة للحكم، ممثلاً برئيسه، تطالب برحيله، اليوم، وليس في أيلول (سبتمبر).**

العنف الدامي وسقوط قتلى وجرحى كثيرين بدأ بدخول قوات النظام (من المدنيين المؤيدين له ورجال المباحث وبلطجيّة بملابس مدنية وغيرهم) ساحة المواجهة مع متظاهرين ظلوا محتفظين بالطابع السلمي للتعبير عن الرأي، هو بداية تحوّل خطير في طابع معالجة الحكومة الساقطة بقيادة رئيسها المعزول، فعلاً، ولعب آخر ورقة من أوراقه وهي ورقة استعمال العنف ضد متظاهرين معترضين رفضوا العودة إلى بيوتهم، حسب دعوة النظام.

الصفحة الجديدة من العنف بدأت بتدخل تظاهرة الحكومة في الصراع، أي أن الحكومة هي المسؤولة عن اندلاع شرارة العنف الدامي، بصفحته الجديدة، فنظام حسني مبارك هو الذي أشعل فتيل حرب أهلية خطيرة في الشارع المصري.

ومثلما تحدث محلل مصري فإن إخلاء الساحة من متظاهري التغيير، لا سمح الله، سيفتح صفحة جديدة أخرى من العنف، فالرئيس مبارك الذي بدا في خطابيه المتتاليين حاكماً يستجدي الآخرين الصبر والحفاظ على "أمن الوطن" = أمن السلطة، وأنه ظهر بمظهر "المتفضل" على شعبه بعزمه على عدم الترشيح لولاية ثانية (!) وسائر وعوده المعسولة، سيفتك بالمتظاهرين المنسحبين ويحوّل مصر إلى أقبية تعذيب وتنكيل بالمتظاهرين وكل من أبدى تعاطفه وتأييده لهم من الشخصيات السياسية والثقافية والفنية.

إن ذئاب السلطة الحبيسة، حتى يوم الأربعاء الماضي، أي قبل دخول مظاهرة الحكومة ساحات المواجهة بالضد من متظاهري التحرير، ستكون أشد خطورة عندما تجد نفسها طليقة بأمر السلطة وعلمها وتواطؤها وإغماض عينيها عن جرائم رجالها.

سلطة مبارك أضافت شرطاً جديداً، لم يكن موجوداً، قبل يوم الأربعاء الماضي، على اقتراحها بإجراء حوار مع ممثلي المعارضة وقادة المنتفضين، وهو أن الحوار لن يتم قبل عودة المتظاهرين إلى بيوتهم.

رغم ما تكشف عنه هذه التطورات من أن النظام القائم بدأ باستعراض القوة واستخدامها، لاحقاً، ضد المنتفضين، فإنها تكشف عن ضعفه بالمقابل، لأن استخدام القوة المفرطة هو آخر أوراقه، بعد أن سقطت خطاباته ووعوده وترقيعاته وتشكيله حكومة قديمة/ جديدة.. إنه يشعل فتيل الحرب الأهلية فعلاً.

في تموز (يوليو) عام ١٩٣٦ كان فرانكو يقوم على الحدود بإنزال فرقة من القوات المغربية للهجوم على الجمهورية الإسبانية وإعادة (النظام) إلى البلاد.

يروي المخرج السينمائي لويس بونويل ، في مذكراته، كيف كان يعمل ميدانياً ضد الفاشية الفرانكوية دفاعاً عن الجمهورية، وبذله جهوداً جبارة في دعمها، بما في ذلك البحث عن مصادر مالية وتسليحية لشحنها إلى الثوار الجمهوريين.. مع بونويل كان روفائيل ألبرتي وإيلي فور (مؤرخ فني) وفردريكو غارسيا لوركا (رغم عدم حماسه للسياسة) بل أن سلفادور دالي المعروف بيمينيته، يقول بونويل، عرفه على تاجر إنكليزية يعرض خدماته لدعم الجمهوريين، بينما رفض تشارلي تشابلن (المعروف بيساريته) وضع توقيعه على بيان يؤيد الجمهوريين (!).

لكن مئات من فناني وأدباء العالم شكلوا فيلقاً أممياً شهيراً لدعم الجمهورية والقتال إلى جانبها ضد قوات فرانكو.

سؤال ينبغي أن يطرح: ماذا فعل المثقفون العرب لدعم ثورة تونس أو مصر؟

ماذا فعل المثقفون العرب للتحريض على بقية أنظمة دكتاتورية عربية في منطقتنا؟

## من موسكو الى مدينة العمارة

# خواطر عن رحلة انتظرتها ٣٧ عاماً

د.فالح الحمراني

ان العمارة التي تلوح متعبة وحزينة بسكانها ومبانيها وأسواقها، مشحونة بالتطلع والامل والتفاؤل نحو المستقبل، نحو حياة افضل واجمل واغنى. ولكن هل ستكون مؤسسات المدينة وادارتها بالمستوى المطلوب لتحقيق تلك التطلعات المشروعة؟.

لم تكن زيارتي اخيرا لمدينتي العمارة بعد غياب دام ٣٧ عاما من الغربة الاضطرارية والمنفى الاختياري هربا من جحيم الديكتاتورية وعسف ممارساتها وخنقها الفكر وحرية الكلمة والرأي، زيارة راحة واستجمام بقدر ما كانت تلبية لنداء القلب والروح لإحياء الصلة والرابطة مع الوطن بصورة عملية، نداء لذلك الشوق الملح للوطن الام للانسان الاخ والصديق وابن المدينة ولتلك الاجواء الصميمية في المدينة التي حملتها صلبياً في كل تنقلاتي، متضامناً معها متفاعلاً مع معاناتها وآلامها. وكان اصدقائي الروس قد حملوني الكثير من التساؤلات لكي يتعرفوا على الوضع العراقي عن كثب، ومدى مطابقة ما تردده وسائل الاعلام المنحازة واللاموضوعية عنه.

عدت الى مدينة العمارة من موسكو التي تلوح مقارنة بها مضيئة ونظيفة ومبتهجة ومفعمة بالرفاهية، اي بتلك المواصفات التي أحلم ان تكون عليها العمارة وكل مدينة عراقية خرجت من وطأة ظلام الحكم الديكتاتوري وعانت عبث الارهابيين والمجرمين وأولئك الذي مارسوا الفساد الحكومي ونهب مخصصات التعمير والنهضة والاصلاح. لقد تجسدت لي كل ذلك من خلال اللقاءات التي لا تحصى مع مختلف شرائح المجتمع العماري وتعاملي مع الناس.

ثقافة التسامح تلوح في العمارة راسخة تتغلغل في تفكير العامة والنخبة من المثقفين. ففي الطريق من البصرة هناك مرقد النبي اليهودي العزير (ع) ، الذي يحظى برعاية واهتمام من قبل الجهات الرسمية وعامة الناس الذين يتوجهون اليه بالدعاء وينذرون له للشفاعة للباري عز وجل، واعتلت في مدخله (ع) السلام لوحة باللغة العبرية. لربما سيكون هذا الموقع مستقبلا مزارا عالميا ومركزا سياحيا، فغير بعيد عنه ايضا قبر النبي سليمان. وفي العمارة آثار مشابهة أخرى ومازال مبنى الكنيسة قائما دون ان تمسه يد التخريب والعدوان، وأبناء الطائفة المندائية يمارسون حرفتهم الاثيرة"الصياغة" والاعمال الاخرى بحرية ولم تعرف المدينة ما حاولت قوى ظلامية زرعه من اختلاف بين ابناء الشعب الواحد من المذهبين الشيعي والسني. ان كل هذا يحتاج الى مزيد من الاهتمام من قبل الجهات المعنية لتحديث المباني واصلاح ما حولها لتعميق شعور جميع الطوائف بالتآخي والانتماء للوطن الواحد.

ان الأداء الفاشل للنظام الديكتاتوري في سنوات الحصار العجاف واستثمارها لإذلال الانسان العراقي واخضاعه بقوة لمشيئة الحاكم المتهور، ومن ثم التطورات السريعة والمتلاحقة تركت تداعياتها السلبية على الجانب المعماري في المدينة.

لقد عدت الى مدينة اخرى غير المدينة التي كنت أحنّ لها خلال الـ ٣٧ عاما السابقة، ولم اجدها على احسن حال، فهناك فوضى فاضحة في توزيع الحوانيت واصطفافها، وآثار التهديم مازالت تخيم على الكثير من المباني السكنية على الاخص في المنطقة القديمة التي يلوح عليها البؤس والفقر. ولم تكتمل معمارية المناطق الحديثة التي لم تبلط شوارعها بالاسفلت ولم تشجر. ان غياب التشجير ظاهرة غريبة بالمدينة العراقية . اضافة لذلك فان شوارع المدينة بأجمعها غارقة بالنفايات وكأن ليس هناك جهة اسمها بلدية المدينة، معنية برفعها وتنظيف الشوارع منها، ليس فقط لاسباب جمالية وانما صحية بحتة، لاسيما وان اكواما منها تملأ زوايا بعض الشوارع. لقد حان الوقت لدعوة المواطنين للمشاركة في اعمال تنظيف شوارع مدنهم وحاراتهم وشوارع بيوتهم اذا تجد الجهات المعنية نفسها عاجزة عن هذا العمل. وان يفعل مجلس المحافظة والاحزاب فيها ومنظمات المجتمع البلدي دورها في هذا المجال.

وعلى خلفية روح التشاؤم والانهزامية التي صرح بها البعض ، فثمة من يرى ان هناك آفاقاً رحبة اعتماداً على ان الوضع في المدينة كان أسوأ بكثير قبل عام او عامين وان اعمال التعمير تتواصل. وما يؤكد ذلك ظهور مبان ومحال ومطاعم ومنتزهات جديدة تحمل بصمات عصرية بالشكل والتعامل.وهناك من تحدث عن وجود قوى تسعى في المدينة لمنع التعددية في الموقف والتعبير والممارسة في إطار ما يسمح به القانون والدستور عن الرأي وتستخدم نفوذها بالسلطة لتجسيد موقفها. ومن المهم فسح مجال اكبر للتعددية في العمل الاجتماعي والسياسي للهدف النبيل الاوحد:خدمة العراق وشعبه الواحد.ان جميع الجهات الحريصة على مضي العملية السياسية باتجاهها الصحيح وبناء البديل الفعلي للانظمة الغاشمة والديكتاتورية السهر على خلق مناخ ديمقراطي والقبول بالآخر وإتاحة الفرصة له لتجسيد ذاته وتحقيقها. فليس ثمة من يحتكر الحقيقة والوطن للجميع. ان شرائح ومناطق سكن كثيرة تستحق الاهتمام والعناية اللازمة بها من قبل الجهات الحكومية، فالانسان وتحسين وضعه هو الهدف الرئيسي للعملية السياسية ونجاحها يعتمد على موقفه منها.

لقد ظل المكون الثقافي على مر العقود جانباً مهماً في الحياة الاجتماعية في العمارة، بيد ان العهود السابقة إما أهملت المثقف او تعاملت معه كاداة لتطويعه لخدمة اهدافها غير النبيلة. فالمثقف ظل مهمشا بكل الاحوال.ولكن هناك شعراء وقصاصون وتشكيليون وكتاب وإعلاميون خرجوا من مدينة العمارة وكانت لهم مواقع وطنية وعربية. وماعدا تمتعه بالحرية والاستقلالية لم يحظ المثقف المبدع بالعمارة اليوم كما يلوح بالعناية المطلوبة، فاتحاد الادباء لا يملك مقرا خاصا به والنشر عملية ليست سهلة، ولم يوظف كمستشار لتطوير الجهات المعنية بالعملية الثقافية.ومن المفترض ان تمد السلطات والمؤسسات يدها لدعم المثقف العماري المبدع وتفعيل دوره في عملية التغيير وإرساء البديل الديمقراطي المشود.ولست ادري بقرار اية جهة رسمية او كيفية اغلقت دور السينما وعطل المسرح ولم يلتفت الى افتتاح متحف لتاريخ المدينة وخصوصيتها مثلا، واصبحت المكتبة العامة بحالة يرثى لها. إن تسريع العملية السياسية، وجعل بلدنا يستبعد مكانته الحضارية يستدعي الاهتمام بتنوع مصادر المعرفة والثقافة.

كانت الحكومات المركزية دائما تتعامل مع مدينة العمارة بإهمال ربما مقصود، وحان الوقت لتغيير الوضع بان يأخذ أبناء المدينة بأنفسهم اليوم إعادة بناء المدينة وتحسين صورتها وتأهيل مواطنيها للبناء والإعمار وخلق الأجواء المناسبة ليجسد الانسان هناك نفسه بالعمل الخلاق.

◆ إعلامي من العراق يقيم بموسكو

**ان العمارة كما يلوح لي هي من اكثر المدن العراقية، ورغم كل النواقص والكبوات، قبولا وارتياحا للتغير الذي شهده بلدنا بعد ٢٠٠٣ ، فان الضرر الذي لحقها من جراء ممارسات النظام الديكتاتوري المقبور الذي امتد من كردستان الى عمق الجنوب يعادل ومن دون مبالغة ما تعرضت له مدن سوفياتية خلال الاحتلال الهتلري لها خلال الحرب الثانية. فقد دخلت المصائب التي سببتها سياسات النظام المقبور، كما شملت آثار الحرب السوفياتية، كل عائلة وتركت جروحا بالغة في القلوب والارواح.**

# حماية الصحفيين وضبابية القوانين

ميعاد الطائي

يعاني الإعلام العربي بصورة عامة والمصري بصورة خاصة من أزمة حقيقية في حرية التعبير عن الرأي في ظل التشريعات والقوانين التي تحدد حركة وحرية الصحافة حيث حرصت الأنظمة على محاصرة الكلمة الحرة وتقييد العاملين في هذا الميدان بقيود القوانين الصارمة في ظل حالة الطوارئ وشعارات المصلحة الوطنية العليا والآداب العامة .

وفي قراءة سريعة لأحد القوانين المصرية نجد ان القانون رقم ٩٦ عام ١٩٩٦ الذي يُنظم موضوع الصحافة ينص على معاقبة من يقوم بتشويه السمعة بالسجن لمدة سنة، والسجن لمدة سنتين إذا ما قام مسؤول حكومي بمقاضاته. بينما تنص مواد أخرى في قانون العقوبات على معاقبة الصحفيين بالسجن إذا ما "انتهكوا الآداب العامة" و "أضروا بالمصالح العامة".

المشكلة الأولى هي إعطاء صفة جنائية لعقوبة الصحفي المخالف للقانون إضافة إلى ان المشكلة الثانية لا تتعلق بالقانون فحسب بل بتفسيره والجهة التي تقوم بتفسيره، فهو محاط بالكثير من الضبابية إذ إن تشويه السمعة لا يستطيع احد ان يميز بينها وبين كشف الفساد المالي والإداري لدى المسؤول، فمن المؤكد ان أي اتهام للمسؤول سيعد من باب تشويه السمعة بما يؤدي بالصحفي إلى السجن . إضافة إلى سؤال مهم آخر في هذا الجانب وهو من الذي يقرر ان ما يقوم به الصحفي يضر بالمصالح العامة أو بالآداب العامة ؟.

فوفقاً لتقرير نشرته لجنة حماية الصحفيين في عام ٢٠٠٢، قد تم الحكم على سبعة صحفيين بالسجن بتهم القذف وجرائم أخرى في الفترة ما بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠١ – وهو توجه ازداد في الفترة الأخيرة .

من هنا نكتشف خطورة العمل الصحفي من خلال العقوبات الصارمة للباحثين عن الحقيقة وحرية الرأي، في الوقت الذي ضمنت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية التعبير عن الرأي حيث نصت على ما يأتي:(لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية).

ويلعب الإعلام ورجاله دورا مهما في تعزيز الديمقراطية من خلال تزويد الرأي العام بالأخبار اليومية عبر تغطيتهم الأحداث الجارية مهما كلفهم هذا العمل من تضحيات وعرض حياتهم لمخاطر البحث عن الحقيقة في بلدان التعتيم الإعلامي ووسط الانتهاكات الجسيمة لحرية التعبير عن الرأي التي يتعرض لها العاملون في هذا الميدان .

وبما ان الإعلام يبحث عن حرية الرأي ليتمكن من كشف الحقيقة فإن أعداء الحقيقة الذين يخشون كشفها وفي مقدمتهم الأنظمة الدكتاتورية سيقومون بمحاولة التضييق ومحاربة جنود البحث عن الحقيقة من خلال عرقلة عمل الصحفيين والمراسلين الإعلاميين باستخدام وسائل عديدة تكبل حرية هؤلاء وتحدّ من حركتهم للحيلولة دون كشفهم أموراً تعمل الأطراف الأخرى على إخفائها .وبالرغم من وجود القوانين التي جاءت في السنوات الأخيرة لحماية الصحافة والإعلام الا إنها تبقى رهينة ضبابية النصوص وتبقى صعبة التطبيق في ظل وجود شعارات كثيرة منها ( المصلحة الوطنية العليا )التي تنتهك الكثير من الحقوق تحت جلبابها .

ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا الى ان الصحفي والإعلامي يتعرض اليوم في ساحات الحدث في مصر إلى عنف مباشر عبر الضرب والتهديد وتكسير المعدات بطريقة مبتكرة لمحاربة الحقيقة عبر رجال الأمن الذين يتنكرون بزي متظاهرين مدنيين لنسجل حالة جديدة من حالات انتهاك حقوق حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة .

وحسب التقارير التي نشرتها وكالات الأنباء العالمية ،فإن هناك العديد من الإعلاميين الذين كانوا يغطون الأحداث في ميدان التحرير ومناطق أخرى من مصر قد تعرضوا للخطف والسجن والاعتداء من قبل أجهزة الأمن المصرية بطرق مختلفة إضافة إلى تعليق التراخيص التي يحملونها وغلق العديد من القنوات الفضائية وقطع البث عبر الأقمار الصناعية وقطع الاتصالات .

وبالتأكيد فإن هذه الممارسات ستزيد من الصورة المعتمة لحرية الرأي والتعبير والصحافة في منطقتنا العربية مع الاختلاف النسبي بين الأنظمة الدكتاتورية في التعامل مع هذا الجانب ولكنها في المحصلة النهائية لم تعمل على إيجاد التشريعات والقوانين التي تحمي الصحفيين وتضمن حرية الصحافة في بلدانها .

خلاصة القول ان الاحتجاجات في مصر إنما خرجت للمطالبة بحقوقها المشروعة وان منع وسائل الإعلام من نقل الأحداث ليس هو الحل الأمثل لإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها إنما الحل بإعطاء المزيد من الحريات لإجراء حوار بنّاء مع الأطراف الأخرى التي خرجت من اجل الحصول على حقها في التعبير ورغبتها بالتغيير عبر إصلاحات حقيقية في جميع المجالات.